اقتصاد

المقاومة تضرب الاحتلال اقتصادياً

غزة ـ **العربي الجديد**

وجّهت المقاومة الفلسطينية ضربات نوعية إلى مفاصل حيوية في الاقتصاد الإسرائيلي، رداً على عدوان الاحتلال على غزة والقدس المحتلة، إذ طاولت الرشقات الصاروخية منصات رئيسية لإنتاج الغاز الطبيعي وأنابيب لنقل الوقود، وتسببت في توقف مؤقت لحركة الطيران، بينما يهدد التصعيد حلم السلطات الإسرائيلية بعودة السياحة خلال الصيف بعد فتح كافة المرافق، عقب عمليات تطعيم واسعة ضد فيروس كورونا.

وذكرت «كتائب القسام» الذراع العسكرية لحركة «حماس»، أمس الأربعاء، أنها استهدفت «منصة الغاز الصهيونية (الإسرائيلية) قبالة شواطئ غزة برشقة صاروخية (لم تحدد عددها)». ولطالما مثّلت حقول الغاز التي يسيطر عليها الاحتلال قبالة السواحل الفلسطينية المحتلة أهمية بالغة للاقتصاد الإسرائيلي، إذ أبرمت حكومة الاحتلال عقوداً عدة لتصدير الغاز بعشرات مليارات الدولارات لسنوات طويلة. كذلك تتجه الشركات الإسرائيلية لجذب رؤوس أموال إلى حقول الغاز بغية تطويرها بشكل أكبر، وفي نهاية إبريل/ نيسان الماضي أعلنت شركة «ديليك دريلينج» الإسرائيلية أنها وقعت اتفاقاً مبدئياً لبيع حصتها البالغة 22% في حقل تمار للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط لشركة مبادلة للبترول التابعة لصندوق الثروة السيادي الإماراتي مقابل 1,1 مليار دولار. وكانت ديليك وشريكتها نوبل إنرجي قد وقّعتا اتفاقاً في أوائل 2018 لتصدير غاز طبيعي بقيمة 15 مليار دولار من حقلي تمار ولوثيان قبالة السواحل الفلسطينية المحتلة إلى شركة خاصة في مصر، الأمر الذي وصفه مسؤولون إسرائيليون حينذاك بأنه «الأكثر أهمية منذ إبرام اتفاقية السلام مع مصر في 1979». كما أبرم الاحتلال صفقة لتصدير الغاز إلى الأردن ويطمح في تصدير الغاز إلى أوروبا.

كذلك طاولت ضربات الفصائل الفلسطينية مرافق حيوية أخرى في إسرائيل، منها خط لأنابيب الوقود مملوك لشركة حكومية إسرائيلية، وفق ما أعلن مسؤول حكومي إسرائيلي وآخر في قطاع الطاقة لرويترز، في وقت متأخر من مساء الثلاثاء الماضي. وأوقفت هيئة مطارات إسرائيل لبعض الوقت إقلاع جميع الرحلات من مطار بن غوريون في تل أبيب، ما يعقد المشهد إزاء محاولات إسرائيل فتح مرافقها لاستقبال السياحة الخارجية الفترة المقبلة.

وفي 13 إبريل/ نيسان الماضي أعلنت وزارة السياحة الإسرائيلية عودة رحلات السياحة الأجنبية اعتباراً من 23 مايو/ أيار الجاري، بعد فتح كافة المرافق، عقب عمليات تطعيم واسعة ضد فيروس كورونا. وقد يدفع استمرار ضربات الفصائل الفلسطينية بالصواريخ، رداً على القصف الإسرائيلي لمناطق واسعة في قطاع غزة، إلى إعلان آخر بتعليق الرحلات الوافدة إلى مطار بن غوريون. كذلك، لم تشهد المدن الإسرائيلية منذ عقود حالة العصيان والاشتباكات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما هي عليه الآن، الأمر الذي دفع إسرائيل لإعلان حالة الطوارئ في مدينة اللد (وسط)، وانعكس الأمر كذلك على سعر الشيكل الذي هبط أمام العملات الأجنبية. وكما أسواق الأسهم، فالسياحة المحلية والوافدة سريعة التأثر السلبي بأية توترات أمنية، إذ تقع القدس المحتلة وتل أبيب وإيلات (جنوب) في مرمى صواريخ الفصائل الفلسطينية.

فلسطين لن تتألم وحدها

مصطفى عبد السلام

نعم، فلسطين ستتألم اقتصاديا وستنزف ماليا ومعيشيا وبشدة بسبب العدوان الإسرائيلي البربري على أراضيها وشعبها، خاصة سكان قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، كما حدث في حروب واعتداءات سابقة.

فالحروب التي يشنها الاحتلال من وقت لآخر على الأراضي الفلسطينية عادة ما تخلف وراءها زيادة في معدلات الفقر والبطالة وربما تضخم الأسعار، وخسائر اقتصادية فادحة نتيجة الدمار الذي يحدثه العدوان والضربات الصاروخية المركزة لمواقع الإنتاج، وهدم البنية التحتية وتدمير محطات توليد الكهرباء والمياه والطرق والجسور والبنوك والمباني السكنية والمستشفيات والمدارس، وإغلاق المعابر، خاصة معبري بيت حانون/ إيرز وكرم أبو سالم التجاري، الواقعين شمالي وجنوبي القطاع. كما يتم أيضا تطبيق إجراءات تضييق الحصار المفروض منذ سنوات على القطاع، وفرْض طوق بحري شامل واستهداف الحركة التجارية بهدف الضغط على المستهلك وزيادة الأسعار وإرباك الأسواق.

كما تستهدف ضربات الاحتلال وبشكل مباشر المؤسسات والمنشآت الاقتصادية الفلسطينية، مثل المصانع والمحال التجارية والشركات وتدميرها كلياً، كما جرى في حروب شنها على القطاع خلال السنوات الماضية ومنها حرب العام 2014.

كما يفرض الاحتلال إجراءات عقابية جماعية بحق الفلسطينيين للضغط على حماس والجهاد وغيرهما من فصائل المقاومة، مثل التضييق على الواردات والحركة التجارية وشلل الخدمات العامة من كهرباء وماء وغاز، ومنع عمال غزة ورام الله وغيرها من المدن الفلسطينية من التوجه لمقار عملهم داخل فلسطين 48، وإغلاق البحر المتوسط أمام الصيادين، وهو ما يعني تضرر أكثر من 4 آلاف صياد وتعطلهم عن العمل، وتضرر 1500 عامل آخرين يعملون في قطاع الصيد ويعيلون نحو 50 ألف أسرة.

لكن فلسطين لن تتألم وحدها، بل ربما ستتألم دولة الاحتلال الإسرائيلي أكثر منها، فالحرب الشرسة وصواريخ المقاومة الفلسطينية التي تتدفق على الأراضي المحتلة يصاحبها مباشرة هروب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية من داخل إسرائيل كما حدث في حروب سابقة، أبرزها 2014، وهروب السياح الأجانب الذين يشكلون موردا مهما للنقد الأجنبي، خاصة مع إغلاق المطارات والمنافذ البرية والبحرية، وتراجع قيمة العملة المحلية (الشيكل)، وانخفاض الأسهم المتداولة في البورصة.

كما تعيد مثل هذه الحروب تذكير المستثمرين الأجانب بأن إسرائيل ليست واحة آمنة أو أنها المكان الأفضل للاستثمار كما تزعم وتروج دوماً.

أرباح تويوتا تتضاعف

أعلنت شركة تويوتا اليابانية أن أرباحها تضاعفت في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، إلى 777 مليار ين (7 مليارات دولار)، مقابل 327 مليار ين في نفس الفترة من العام الماضي 2020، حيث تعافت مبيعات شركة صناعة السيارات من جائحة فيروس كورونا.

وقالت الشركة في بيان لها، أمس الأربعاء، إن المبيعات الفصلية زادت بنسبة 11% على أساس سنوي، إلى ما يقرب من 7,7 تريليونات ين (71 مليار دولار) من 6,9 تريليونات ين قبل عام. وأثر الوباء على المبيعات والطلب في العديد من الشركات، لكن تويوتا أظهرت مرونة أثناء التغلب على النقص العالمي في الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) الذي أصاب العديد من شركات صناعة السيارات. وفي السنة المالية المنتهية في مارس/آذار، ارتفعت أرباح تويوتا بنسبة 10% إلى 20,6 مليار دولار.

(Getty)

أخبار مختصرة

قطر تركز على الصين في سوق الغاز

ذكرت مصادر في صناعة الغاز، أن قطر تجري محادثات لإشراك الشركات الصينية في مشروعها لتوسعة حقل للغاز الطبيعي المسال هو الأكبر في العالم وذلك في تحول من اعتماد الدولة الخليجية على الشركات الغربية الكبرى في التكنولوجيا والانتشار العالمي. فمنذ اوائل التسعينيات اعتمدت قطر على شركات عالمية منها «إكسون موبيل» و«رويال داتش شل» و«توتال» للمساعدة في بناء صناعة الغاز الطبيعي المسال لديها. وفي المقابل حصلت الشركات الغربية الكبرى على عقود مربحة تتيح لها إمدادات طويلة الأجل. غير ان ثورة الغاز الصخري الاميركية و تزايد التركيز على الطاقة المتجددة في وقت تتزايد فيه الضغوط لمعالجة التغير المناخي كل ذلك حد من إقبال الغرب على الغاز.

إثريوم تبلغ ذروة جديدة

بلغت العملة المشفرة إثريوم، قمة غير مسبوقة، أمس الأربعاء، لتواصل المكاسب على خلفية الزيادة في نمو تطبيقات التمويل و تنامي الاهتمام بالعملات المشفرة من المؤسسات. وصعدت إثريوم، وهي ثاني أكبر العملات المشفرة من حيث رأس المال السوقي بعد بيتكوين، إلى ذروة عند 4372,35 دولارا، للتخطى ذروتها السابقة المسجلة، يوم الاثنين الماضي، لتقفز بالمستويات الحالية بنحو 500% منذ بداية العام الجاري.

نصف كهرباء تركيا من الطاقة المتجددة

أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، فاتح دونماز، أن الطاقة المتجددة باتت مصدرا لحوالي 52,3% من القدرة الكهربائية في تركيا، مشيرا في تصريحات نقلتها وكالة الأناضول، أمس، إلى أن بلاده تلامس مستوى 100 ألف ميغاواط في القدرة الكهربائية.

وأضاف دونماز، أن انقرة تنفذ خطة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بعناية شديدة، مضيفا «نذكر بالمسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة حيال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ونؤيد توزيع العبء بطريقة عادلة».

كورونا يُضيع فرصاً موسمية للأردنيين

عمان ـ **زيد الدبيسية**

لم يخف تجار الأردن استياءهم من القيود الحكومية المشددة لمواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا منذ بداية العام الماضي، 2020، إلا أن التململ من هذه القيود زاد في الآونة الأخيرة، خاصة خلال موسم شهر رمضان والاستعداد لعيد الفطر، ما دعا التجار إلى الإعراب عن خيبة أملهم لضياع موسم تسويقي جديد بينما كانوا يأملون بأن يساهم في انتشال تجارتهم المختلفة من الركود. وألقت إجراءات الحظر الجزئي، التي استمر العمل بها طوال شهر رمضان من الساعة السادسة مساء وحتى السادسة صباحاً من كل يوم، بظلال سلبية وغير مسبوقة منذ عدة سنوات على حركة الأسواق، بينما قررت الحكومة، يوم الأحد الماضي، تخفيف الحظر اعتباراً من اليوم الأول لعيد الفطر ليصبح من الـ11 مساء وحتى الـ6 صباحا لجميع أيام الأسبوع، وهو ما انتقده التجار بشدة.

وأضاف الكباريتي أن الحكومة لم تستجب لمطالب القطاع التجاري بتقليص ساعات الحظر، ولا سيما أن هناك نسبة عالية من الالتزام بمتطلبات الوقاية الصحية من قبل المواطنين وأصحاب المنشآت التجارية والمطاعم وغيرها، الأمر الذي سيرتب أعباء كبيرة على التجار تضاف إلى الخسائر التي تعرضوا لها منذ بداية الجائحة.

وأبدى استغرابه لاتخاذ الحكومة قراراً بتقليص ساعات الحظر اعتباراً من اليوم الأول للعيد وعدم تطبيق القرار قبل العيد حتى يتسنى للمواطن شراء احتياجاته وزيادة الإقبال على محلات الألبسة والحلويات وغيرها.

ويضم قطاع الألبسة والأحذية والأقمشة الذي يشغل حوالي 56 ألف عامل، 11800 منشأة، تعمل بمختلف مناطق الأردن. وأشار أسعد القواسمي، ممثل قطاع الألبسة والأحذية والأقمشة والمجوهرات في غرفة تجارة الأردن، إلى أن الأسواق شهدت طلباً محدوداً، كون أوقات التسوق محصورة بعدة ساعات محددة جراء الحظر الجزئي.

وفي السياق، قال محمد عبيدات، رئيس جمعية حماية المستهلك، لـ«العربي الجديد» إن حالة التراجع التي تشهدها الأسواق تعود أيضا إلى انخفاض القدرات الشرائية للمواطنين، بسبب ارتفاع الأسعار وتداعيات كورونا وفقدان عشرات الآلاف لوظائفهم منذ أكثر من عام.

محور

أسواق العيد تشكو هجر المشترين

تشكو أسواق العيد في معظم الدول العربية هجر المشترين في ظل تراجع القدرات الشرائية لأغلب الأسر وتزايد الغلاء في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا التي فاقمت من الصعوبات المتراكمة. وفي دول الحروب كما يصفها محللون، ضجت أسواق سورية بالزائرين، ولكن كان التسوق وهمياً لعدم استطاعة الكثيرين تحقيق مبتغاهم في الشراء، بينما لم يعد التسوق متاحاً للفقراء ومحدودي الدخل في اليمن، وأصبح شراء البهجة بيد شرائح محدودة من الأثرياء وتجار الحرب.

تراجع القدرات الشرائية غير الانماط الاستهلاكية لأغلب السوريين في الاعياد (فرانس برس)

تداعيات الوباء تطفئ بهجة الأسواق

تسوق وهمي في سورية و تجار الحرب يشعلون الغلاء باليمن

للعام الثاني على التوالي تأتي جائحة فيروس كورونا لتخنق ما يبقى من مظاهر البهجة في ما تُعرف بدول الحروب العربية، حيث تتلاشى القدرات الشرائية لأغلب السكان

عواصم . **العربي الجديد**

شهد الإقبال على الأسواق في مختلف مدن اليمن خلال موسم العيد تراجعاً كبيراً، في مشهد غير معتاد حتى في السنوات الأولى للحرب التي اندلعت قبل سبع سنوات، حيث كانت الحركة الشرائية تبلغ ذروتها في مثل هذه الأيام التي تُعَدّ من أهم المواسم التجارية في البلد. وتأثرت الأسواق كثيراً بغلاء الأسعار مقابل تراجع القدرة الشرائية لمعظم المواطنين وشحّ الأموال لديهم، في ظل تفاقم الصعوبات الاقتصادية والمعيشية الناجمة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا المستمرة منذ بداية العام الماضي.

وقفزت أسعار مختلف السلع المرتبطة بالعيد من ملابس وحلويات ومكسرات، التي جاء تسعيرها في كثير من المحال التجارية والمولات بالدولار، وخاصة في صنعاء وعدن. ووصلت زيادة الأسعار في العديد من السلع وفق مواطنين، إلى 300% مقارنة بمستوياتها منذ بداية العام الجاري، بينما أشارت تقارير صادرة عن منظمات أممية إلى بلوغ الزيادة 200%.

هذا الأمر أصاب كثيراً من المتسوقين بالصدمة، وهو ما بدا واضحاً في حديث المواطن الأربعيني عبد الرزاق الشميري، الذي وجد، كما يقول لـ«العربي الجديد»، أن ما جرى «تحويشه» منذ أشهر، وما جُمع من مساعدات مالية من قبل أقارب ميسورين، وصلت إلى 50 ألف ريال (70 دولاراً) لم يكفِ لتوفير ملابس العيد لأولاده الأربعة، إذ وجد في كثير من المحال التجارية أن المبلغ الذي جُمع لا يساوي تكلفة قطعة واحدة أو قطعتين من الملابس، وهو ما يفوق بكثير قدرته الشرائية.

ولا يختلف الأمر في أسعار المواد الغذائية كالدقيق والأرز والسكر التي حالت كثيراً بينها وبين بعض العوائل التي تعتمد عليها في إعداد الحلويات وكعك العيد في المنازل، إلى جانب ما تعاني منه من أزمة حادة في توفير غاز الطهو لتجهيز مثل هذه المأكولات الخاصة بالعيد.

وتقلصت كثيراً السلع والمنتجات التي تناسب محدودي الدخل، والتي اعتادوا تعددها وتنوعها في مثل هذه المواسم التجارية خلال السنوات الماضية، كما أفاد متسوقون في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت وعدة مدن أخرى في اتصالات مع «العربي الجديد».

وقال المواطن أحمد الشرجبي من سكان محافظة تعز إن التسوق في موسم العيد لم يعد متاحاً للفقراء ومحدودي الدخل، بينما يرى عمر ناجي من محافظة عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً، أن كثيراً من القطاعات التجارية في الأسواق أصبحت تضع نصب أعينها اجتذاب الميسورين والأسر الثرية التي تنفق بلا حساب ولا تأبه لمستويات الأسعار لقدراتها المالية المرتفعة.

وبينما تخرج شكاوى المواطنين مختنقة من الغلاء واستفادة من يصفونهم بتجار الحرب واستغلال أزمة كورونا من الواقع الحالي، يرجع تجار ارتفاع الأسعار إلى صعوبات الاستيراد وارتفاع تكاليف الشحن التجاري وتعدد الجبايات التي تفرضها السلطات المتعددة من جمارك وضرائب والزكاة التي تحصلها سلطات الحوثيين في صنعاء بطرق قسرية، وفق بعض التجار. وقال التاجر حميد مصلح لـ«العربي الجديد»، إن تعدد هذه الجبايات التي تنشط في مثل هذه الأيام التي تسبق العيد وتوسعها، ضيقا هامش الربح الذي يُوضع على مبيعات السلع والمنتجات، وهو ما وضع الكثير من التجار، وخصوصاً تجار المواد الغذائية والملابس والمواد الكهربائية والإلكترونية أمام خيارات صعبة في تحديد أسعار مبيعات سلعهم.

ويعاني اليمنيون من تعدد الأزمات المعيشية والاقتصادية وانعدام السيولة المالية، فيما لم تعد لدى كثير من العوائل أي مدّخرات أو ممتلكات، حيث لجأت خلال سنوات الحرب الماضية إلى استخدامها في تلبية مثل هذه المتطلبات الموسمية المرتبطة بالأعياد، حيث استنزفت الصعوبات المعيشية في ظل الوباء ما بقي من مدخرات لدى الكثيرين.

بالمقابل، يشهد اليمن اتساعاً مطرداً لطبقة ثرية استهلاكية يعتقد كثير من المحللين الاقتصاديين أنها ناتجة من تبعات الحرب الدائرة منذ 2015 التي أسهمت في تكوين طبقة منتفعة من طرفي الصراع. وقال الباحث الاقتصادي صادق علي لـ«العربي الجديد»، إن «مثل هذه المناسبات، كعيد الفطر، تظهر ما أحدثته الحرب والصراع الدائر باليمنيين من فقر وجوع وبطالة وأمراض وأوبئة، تتجسد بمعاناة الكثير في توفير متطلبات العيد والابتهاج به وممارسة تقاليده في شراء الملابس والحلويات وغيرهما من المتطلبات التي دأبوا عليها في مثل هذه المناسبات، إذ إن الفرحة في مثل هذه المناسبة أصبحت محتكرة لبعض الفئات دون الغالبية ممن طحنتهم الحرب وحرمتهم توفير متطلبات فرحة العيد».

> زيادة أسعار السلع المرتبطة بالعيد وصلت إلى 300% في اليمن

ولا يختلف الحال كثيراً في سورية، وإن كانت الأسواق قد شهدت ضجيجاً صاخباً في الأيام السابقة على العيد، إلا أنه ضجيج بلا طحن، كما يصف مواطنون، إذ ذهب الكثيرون وعادوا دون مشتريات في ظل الغلاء بالبلد الذي مزقته الحرب وزادت جائحة كورونا من معاناته.

ويعتبر هذا العام الأقسى اقتصادياً على الكثير من الأسر. فالسلع التي كانت جزءاً أساسياً من طقوس عيد الفطر أصبحت اليوم حلماً لغالبية العائلات، التي قصدت الأسواق وخلقت ازدحاماً «وهمياً»، مثلما وصف أحد أصحاب محال الألبسة في حيّ الفرقان بحلب، عرّف نفسه باسم تمام، في حديث مع «العربي الجديد»، قائلاً: «هناك الكثير من الازدحام والقليل من البيع».

وقال تمام إن حركة البيع هذه السنة الأكثر بروده منذ عام 2011، موضحاً أن «غالبية العائلات تخلت عن طقس شراء الألبسة الجديدة في العيد بسبب الفقر وارتفاع الأسعار، بينما كان في السابق الجميع من مختلف الأعمار يشترون البسة جديدة في العيد، فيما أصبح الأمر محصوراً اليوم بفئة قليلة».

وعلى خلاف الأعياد السابقة، لم يشترِ أبو عمر البسة لأيّ من أبنائه الأربعة، ولم تُجهّز أي من حلوى ومعجنات العيد المعروفة لدى السوريين، مثل الكعك والبرازق والمعمول السوري، بسبب عدم قدرته على تحمّل تكاليفها.

معروض يفوق الطلب في ليبيا

قال عبد الله الفطيسي، أستاذ الاقتصاد في كلية المحاسبة بجامعة غريان (شمال غرب ليبيا) إن الأسواق شهدت في موسم العيد وضعاً مغايراً للسنوات الماضية، إذ قل الطلب مع وفرة العرض، موكداً لـ«العربي الجديد» انه كان من المفترض ان يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض الاسعار، غير انه لم يحدث، فيما ارجع حسين المسلاتي، تاجر جملة في شارع الرشيد وسط طرابلس، ارتفاع الاسعار الى زيادة تكاليف النقل بسبب جائحة كورونا و تخفيض قيمة الدينار امام الدولار.

تجار تونس يتمردون على الإغلاق وشراء انتقائي في المغرب

لجأ تجار تونس الى رفع شعار التمرد في مواجهة القيود الحكومية لمواجهة كورونا خلال موسم العيد للحد من الخسائر التي يتكبدونها، فيما تتزايد الضغوط الاقتصادية في معظم دول المغرب العربي

تونس . **إيمان الحامدي**
الرباط . **مصطفى قماس**

للعام الثاني على التوالي يحل عيد الفطر في ظل جائحة فيروس كورونا، ما زاد من تعقيدات المشهد المعيشي في دول المغرب العربي، التي تواجه بالأساس صعوبات اقتصادية، ما جعل تغير الأنماط الاستهلاكية هو السائد فيها في ظل تراجع القدرات الشرائية، بينما لجأ تجار إلى رفع شعار التمرد في مواجهة القيود الحكومية لمواجهة الوباء للحد من الخسائر التي يتكبدونها. في تونس تمسك تجار بمواصلة نشاطهم حتى حلول عيد الفطر، متجاهلين قرار الحكومة فرض حظر شامل في البلاد وإغلاق المحال التجارية، منتقدين حرمانهم من الاستفادة من موسم العيد. ويوم الجمعة الماضي، أعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي، أن الوضع الصحي والخوف من انهيار المستشفيات دفع نحو فرض حظر شامل ومنع التنقل بين المحافظات من 9 إلى 17 مايو/ أيار، رغم تجنب مثل هذا القرار الموجع للاقتصاد في مناسبات عديدة.

لكن سنيا بوهاشم، صاحبة محل لبيع الملابس، قالت إن «الحكومة لا تراعي ظروف التجار، ولا تفكر في مصير الآلاف منهم ممن تزودوا بسلع هامة بهدف الاستفادة من موسم العيد وكسر الركود التجاري التي تعاني منه الأسواق على مدار بقية أشهر العام».

وأضاف سنيا لـ«العربي الجديد» أن «خبر الحجر الصحي الشامل نزل الصاعقة على التجار، فيما خيّم الحزن على الأسواق مباشرة إثر إعلان الخبر، مؤكدة أن الحكومة كانت تملك خيارات أخرى أقل ضرراً بالسماح للتجار بالعمل لفترة نهارية محدودة إلى أول أيام العيد، ثم فرض حظر التجول خلال أيام الإجازة».

وأشارت إلى أن أغلب التجار يحصلون على البضائع من المصنعين وتجار الجملة عبر شيكات آجلة الدفع، ما يزج بهم في دائرة المتابعات القضائية في حال عدم سدادها بسبب الإغلاق الشامل.

وأكدت الغرفة الوطنية لتجار الملابس والأحذية، أن موسم العيد، واحد من أهم المواسم التجارية في البلاد، وأن ثلث المبيعات السنوية التي تنجزها المحلات تتم في هذه الفترة من العام.

من جانبه هاجم خميس ميتاتو، رئيس الغرفة الوطنية لمصنعي الأحذية في اتحاد الصناعة والتجارة، القرار قائلاً إن «قرار فرض الحجر الصحي الشامل كان متسرعاً ولم يراع الوضع الاجتماعي لمئات الآلاف من التجار الذين أصبحوا رهائن لدى البنوك والمزودين»، مشيراً إلى أن القرار جاء دون تقديم بدائل أو تعويضات ترمم خسائرهم المتواصلة. وأضاف « هناك تجار في محافظات داخلية هددوا بحرق محلاتهم وسلعهم تعبيراً عن غضبهم من القرارات التي تقتل تجارتهم وتوقف لقمة عيشهم». ولطالما راهن التجار على موسم العيد في تنشيط أعمالهم، إذ لا يزال أحد أهم مواسم الشراء رغم الظرف المعيشية الصعبة التي يواجهها الكثير من المواطنين، حيث يحرص التونسيون على اقتناء حاجياتهم من ملابس وحلويات لتعج الأسواق في الأيام الأخيرة من شهر رمضان بالمتبضعين والمركبات التجارية. ولا تزال قطاعات اقتصادية واسعة في تونس تدفع فاتورة الحجر الصحي الشامل الذي اقرته الحكومي منذ إبريل/ نيسان من العام الماضي 2020، ما تسبب في انكماش اقتصادي لم تشهده البلاد من قبل بنسبة 8,8%.

كما تسبب الإغلاق في تصاعد تصفية الأعمال للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وتزايد عدد العمال المتضررين من التسريح، بنسبة 783% في 2020 مقارنة بالعام السابق عليه، وهي أعلى نسبة تسجلها البلاد.

ورغم تشابه الظروف المعيشية ونشاط الأسواق في الأيام الأخيرة من رمضان، بدا المغاربة أكثر انتقائية في الشراء هذا العام، وفق تجار تحدثوا مع «العربي الجديد».

وأوضح التاجر توفيق فرتوح، إن «الآباء لم يكونوا يكتفون بتأمين كسوة العيد لأبنائهم في المواسم السابقة، بل كانوا يعمدون إلى شراء البسة لهم كذلك، مثل الجلاليب المحلية، كي تكتمل فرحتهم بعيد الفطر الذي يحرص المغاربة على الاحتفال به بكامل زينتهم، غير أنه يلاحظ تغيراً في سلوك معظم الآباء الذين ترددوا على السوق، حيث سعوا إلى ضمان كسوة العيد لأطفالهم أولاً، بسبب ضعف القدرة الشرائية التي نتجت عن تراجع إيرادات الأسر في ظل الجائحة».

تونسية تتحدث إلى ضابط شرطة يامر بإخلاء الشوارع قرب السوق المركزي بالعاصمة (فرانس برس)

عيد افتراضي في العراق والأسواق تشكو هجر المشترين

بغداد . **عمار حميد**

أضحت مظاهر الاحتفال بالعيد في العراق، افتراضية مثل الكثير من المجالات التي فرضتها تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، إما بسبب الإغلاق والحظر أو تهاوي القدرات الشرائية للكثير من المواطنين، لتشكو الأسواق من هجر المشترين في موسم طالما انتظره التجار لتحريك المبيعات.

ولم يقتصر العزوف عن الشراء، على أسواق الملابس والأحذية والسلع الترفيهية، بل طاول حتى المواد المنزلية والأطعمة والحلوى التي تشهد إقبالاً في المعتاد خلال مواسم الأعياد.

وفي جولة في عدد من أسواق العاصمة بغداد، يشكو العديد من أصحاب محال بيع الملابس والمواد الغذائية من تشديد قيود مواجهة كورونا وقلة إقبال المواطنين على الشراء. ووفق محمد التميمي، وهو صاحب محل لبيع ملابس الأطفال في سوق الشورجة وسط بغداد فإن الأسواق تعيش حالة ركود غير مسبوقة.

وقال التميمي لـ«العربي الجديد» : «عيد الفطر هذا العام أصبح إلكترونياً كما التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات»، في إشارة إلى التباعد الجسدي وفق قيود كورونا.

ولطالما راهن الكثير من التجار على موسم العيد لتحريك المبيعات، إلا أن موجات الغلاء المتلاحقة وتراجع القدرات الشرائية لأغلب المواطنين تحول دون تحقق ما يصبو إليه التجار.

ووفق البيانات الرسمية، ارتفعت نسبة الفقر في العراق إلى 31,7%، بسبب تداعيات كورونا، حيث كشف وزير التخطيط خالد البتال مؤخراً، عن أن تداعيات الوباء تسببت في إضافة 1,4 مليون مواطن إلى إجمالي أعداد الفقراء البالغة 10 ملايين شخص قبل ظهور الفيروس مطلع العام الماضي 2020. وكانت نسبة الفقر 20% في عام 2018، وفق الوزير.

وقال المواطن ادهم حسين في حديث مع «العربي الجديد» إن «عيد هذا العام أضحى مختلفاً تماماً، فأجواء وتحضيرات العيد أصبحت مقتصرة على الأشياء الضرورية الواجب توفرها، دون المبالغة بتزيين المنازل ومواعد الطعام وشراء الملابس الجديدة».

وأضاف حسين : «كل شيء تغير، الأزمة الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية لأغلب الناس، حيث تراجعت القدرة المالية، فضلا عن إجراءات الحظر التي حرمت المواطنين من زيارة الأقارب والذهاب إلى المتنزهات»، وفي السياق، قالت المواطنة أفراح السلماني، إنها اضطرت لعدم شراء ملابس جديدة لأطفالها على عكس ما تعودت عليه سابقا، مشيرة إلى انها اكتفت بصنع الحلوى والمعجنات فقط استعدادا لعيد الفطر هذا العام. وأضافت أن «الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها أغلب العائلات غيرت من أولوياتهم، وجعلت كثيراً من احتياجات العيد الأساسية أموراً ثانوية»، منوهة إلى إن «الحياة في العراق تزداد صعوبة يوماً بعد يوم وعيداً بعد عيد».

ويمرّ العراق بأزمة مالية خانقة نتجت عن انخفاض أسعار النفط عالمياً، منذ بداية انتشار كورونا، وتفشي الفساد الذي تسبب بخسارة البلاد مئات مليارات الدولارات منذ الاحتلال الأميركي عام 2003.

ورغم صعوبة الظروف التي تعانيه غالبية الأسر العراقية يتلهف الأطفال لاستقبال يوم العيد بهجة تأبى إن تفارق وجوههم رغم ظروف الحياة الصعبة.

تجار الملابس يشكون من ضعف الإقبال على الشراء (فرانس برس)

طلب مكبوت في الخليج ينتظر انتهاء القيود

شهدت الأسواق في دول الخليج نوعاً من الطلب المكبوت على السلع المصنفة في خانة الرفاهية

الكويت . **احمد الزعبي**

رغم الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها دول الخليج العربي بفعل جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط، وانعكاس ذلك على القدرات الشرائية لأغلب الوافدين وشرائح من المواطنين، إلا أن الأسواق بدأت في موسم العيد الحالي تشهد نوعا من الطلب المكبوت على مستلزمات العيد، بما يغاير واقع الأسواق خلال العام الماضي، الذي شهد إغلاقا واسعا في معظم الدول، وعادت العروض الترويجية للمشهد، إلا أن الحظر الجزئي في بعض الدول لا يزال يقيد حركة المتسوقين ويحد من آمال التجار في انتعاش المبيعات. ففي الكويت، وعلى الرغم من عدم الإعلان رسمياً عن انتهاء حظر التجول الجزئي، سادت حالة من التفاؤل في البلاد بشأن العودة التدريجية إلى الأوضاع الطبيعية مع حلول عيد الفطر، حيث انعكست الأجواء الإيجابية على حركة الشراء في الأسواق، التي شهدت إقبالاً ملحوظاً من المواطنين والمقيمين على شراء الملابس ومستلزمات العيد.

وقال زياد القباني، مسؤول العمليات الداخلية في شبكة المعلومات المصرفية في الكويت، إن إنفاق المواطنين والمقيمين ارتفع بنسبة 80% خلال العشر الأواخر من شهر رمضان، لافتا إلى أن التفاؤل برفع الحظر انعكس إيجاباً على الأسواق. وأضاف القباني، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن هناك تزايداً في الإنفاق خلال الأشهر الأخيرة، كبيراً في المبيعات، غير أن الأسابيع الأخيرة شهدت إقبالاً على الأسواق من جديد.

ولا يختلف الحال كثيراً في باقي أسواق الخليج، إذ عادت الأسواق نسبياً إلى الانتعاش في الأيام الأخيرة في ظل وجود طلب مكبوت للتسوق، خاصة ما يتعلق بمستلزمات العيد.

وقال عبد العزيز الخالدي، الباحث في مركز الخليج العربي للاستشارات الاقتصادية في الرياض، خلال اتصال عبر سكايب مع «العربي الجديد»، إن هناك حالة تفاؤل بشأن تسارع حملات التطعيم والتعافي الاقتصادي وانتعاش الأسواق في المملكة من جديد.

وفي سلطنة عُمان، قال محمد البلوشي، الخبير الاقتصادي، خلال اتصال عبر سكايب مع «العربي الجديد»، إن جائحة كورونا غيرت العديد من العادات الشرائية لدى المستهلكين في عُمان، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء مظاهر التسوق المرتبطة بالعيد، خاصة شراء ملابس الأطفال والحلوى.

وأضاف البلوشي أن بعض الأسر أضحت تفضل التسوق إلكترونياً، هرباً من ازدحام الطرق والمراكز التجارية، ما يمنح أفرادها وقتاً هادئاً للشراء، خاصة الذين يعانون من اصطحاب أطفالهم. ولم تعد المعقمات في صدارة المشتريات في دول الخليج، كما كان الحال سابقاً، وفق خبراء اقتصاد، إذ كان الطلب يتركز بالدرجة الأولى على السلع الغذائية ومستلزمات الوقاية من كورونا في فترات المناسبات من العام الماضي. أما حالياً فتشهد عودة الطلب على مستلزمات الرفاهية، وإن كان ليس بالمستويات نفسها المسجلة في أعوام ما قبل الجائحة.

> تسارع الإنفاق في الكويت خلال الأشهر الأخيرة

مال وناس

يواجه العالم ارتفاعاً سريعاً في أسعار السلع والخدمات والمواد الغذائية، في وقت لا تزال فيه البنوك المركزية تضخ تريليونات الدولارات في الأسواق، وتشتري السندات. وينصح اقتصاديون كبار بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي بضرورة تشديد السياسة النقدية ورفع سعر الفائدة

مخاطر ضخ التريليونات

الغلاء يفترس المستهلك... والمستثمر قلق من «فقاعة الأصول»

لندن ـ **العربي الجديد**

يفترس الغلاء المستهلك في فترة ما بعد كورونا، حيث ترتفع أسعار السلع الرئيسية والخدمات بنسبة تفوق 10% في أميركا وبعض الاقتصادات الرأسمالية مقارنة بمستوياتها في العام الماضي، ويعيب اقتصاديون على الحكومات الغربية مواصلة سياسات ضخ الدولارات والبورصات والبنات وبسعر فائدة صفرية في أميركا وتحت الصفر في كل من أوروبا واليابان. ويحذر اقتصاديون الحكومة الأميركية من مخاطر دورة انتعاش ما بعد كورونا التي تتسم بالغلاء والارتفاع السريع والكبير في أسعار السلع والخدمات، خاصة أسعار الغذاء والمعادن والمواد التي تدخل في الصناعات الاستهلاكية.

وينتاب القلق كبار المستثمرين، مثل الملياردير الأميركي الشهير وارن بيفت، الذي حذر في اجتماع لشركة بيركشاير هاثاواي، الأسبوع الماضي، من التضخم الذي وصفة بانه «خطر كبير». ويهدد التضخم السريع بـ«فقاعة أصول» قد تضرب أسواق المال والنمو العالمي وتفضي إلى دورة «كساد طويلة». وفي هذا الصدد، قال الاقتصادي بمؤسسة «كابيتال إيكونومكس» بول ديلز إن ارتفاع معدل التضخم في بريطانيا بات يقلق صناع السياسة النقدية في بنك إنكلترا، (البنك المركزي البريطاني).

وفي أميركا، تتوالى التحذيرات من المصارف الاستثمارية الكبرى ورجالات الاقتصاد والمال بالجامعات لمجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي)، من مخاطر مواصلة تنفيذ سياسة الطوارئ والتيسير الكمي التي لا تزال تضخ مئات مليارات الدولارات في السوق الأميركي ومن مخاطر تأجيل خطوات تشديد السياسة النقدية في وقت يتسارع فيه النمو الاقتصادي ويرتفع معدل التضخم.

وتشير البيانات الأميركية التي نشرتها صحيفة «وول ستريت جورنال»، إلى تراجع الشكوك حول الانتعاش الاقتصادي في البلاد منذ بداية العام الجاري، وشروع الحكومة في تنفيذ برنامج التطعيم المكثف ضد جائحة كورونا.

وحسب البيانات الأميركية، تتراجع حالة عدم اليقين الاقتصادي، ويشهد الاقتصاد الأميركي دورة انتعاش سريعة تستدعي تشديد السياسة النقدية والانتباه لما يحدث من «تسخين اقتصادي» وبما يفضي لخلق «فقاعة أصول مالية» تؤدي إلى كساد اقتصادي. ومنذ بدء الدورة الرئاسية لإدارة جو بايدن، تم تحفيز الاقتصاد بنحو 1,9 تريليون دولار، كما ينوي بايدن إنفاق 2,3 تريليون دولار أخرى على تحديث البنية التحتية، وذلك إضافة إلى برنامج شراء السندات الذي ينفذه مجلس الاحتياط الفدرالي، والبالغ 120 مليار دولار شهرياً.

وبالتالي ينصح اقتصاديون مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي)، برفع سعر الفائدة لكافحة غول التضخم في وقت مبكر قبل أن يستفحل ويهدد الدورة الاقتصادية في البلاد. وحتى الآن تمنح مؤشرات الاقتصاد الأميركي دلائل قوية على أن الاقتصاد يعود إلى مستويات النمو قبل الجائحة . على صعيد الوظائف، استعاد الاقتصاد الأميركي نحو 70% من الوظائف التي خسرها خلال العام الماضي، كما أن مؤشر الاستهلاك السلعي والخدمي يواصل النمو والتوسع، فالاقتصاد أضاف يومياً تعادل نحو 30% من حجم الناتج المحلي الأميركي، كما أن الديون العامة في البلاد ارتفعت فوق 21 تريليون دولار حتى قبل عمليات التحفيز الأخيرة، وذلك حسبما أدلت به وزيرة الخزانة جانيت يلين أمام الكونغرس. في مثل هذه الظروف عادة ما يبدأ الاحتياط الفدرالي برفع سعر الفائدة على الدولار لتهدئة التضخم.

في مثل هذه الظروف عادة ما يبدأ الاحتياط الفدرالي برفع سعر الفائدة على الدولار لتهدئة التضخم، حسب نقاشات اقتصادية أبرزتها نشرة «كونفرسيشن» الأميركية. من بين الاقتصاديين الكبار الذي أعربوا عن قلقهم من مخاطر سياسة ضخ الدولارات وشراء السندات، البروفسور بجامعة هارفارد لاري سمرز، الذي شغل في السابق منصب وزير الخزانة في عهد الرئيس بيل كلنتون، وكذلك الاقتصادي أوليفر بلانشارد.

القلق من التضخم يمتد إلى أوروبا. ففي لندن، كشفت بيانات رسمية، أمس الأربعاء، أن اقتصاد بريطانيا نما بوتيرة فاقت التوقعات وبلغت 2,1 بالمئة في مارس/ آذار مقارنة مع فبراير/ شباط، ليكتسب زخماً لما يُعتقد أنه سيكون تعافياً قوياً هذا العام بعد هبوط شديد بسبب فيروس كورونا في 2020. وقاد النمو قطاع التجزئة وإعادة فتح المدارس وقطاع التشييد، إذ بدأت البلاد في الخروج من إجراءات الإغلاق وتعد لدورة انتعاش خلال النصف الثاني من العام.

وفي أول ثلاثة أشهر من 2021، حين خفضت البلاد لإجراءات عزل للمرة الثالثة بسبب الفيروس، انكمش الناتج المحلي الإجمالي 1,5 بالمئة، بحسب مكتب الإحصاءات الوطني، وهو ما يتفق مع توقعات بنك إنكلترا المركزي.

وعلى الصعيد الأوروبي، قال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات، أمس، إن الإنتاج الصناعي في 19 دولة تتعامل باليورو ارتفع 0,1 بالمئة على أساس شهري وزاد 10,9 بالمئة على أساس سنوي.

عودة الزبائن للتسوق من محال في وسط بروكلين (Getty)

تراجع الشكوك حول الانتعاش الاقتصادي وبدء دورة استهلاكية سريعة

في اجتماعات الربيع الماضية، ارتفاع حجم الادخار لدى مواطني أميركا إلى نحو 1,6 تريليون دولار في 2020. ومعروف أن هذا الادخار تضاف إليه شيكات التحفيز المالي، التي رفعت الثقة الاستهلاكية لدى المواطن النهم للشراء وتعويض ما فاته خلال العام الماضي. كما ارتفع حجم العجز بالميزانية الأميركية بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي. ووفق التقديرات الرسمية، نما الاقتصاد الأميركي بنحو 6,4% في الربع الأول من العام الجاري. ولكن تقديرات مصارف تجارية، من بينها «مورغان ستانلي»، تتوقع أن ينمو بمعدل يفوق 8% خلال العام الجاري.

50 مليار دولار للإنعاش بالنرويج

تعتزم الحكومة النرويجية انفاق 50 مليار دولار من صندوقها السيادي للانعاش الاقتصاد، كما تنوي زيادة العجز المالي غير النفطي باكثر من 9% الى 403 مليارات كرونة، او نحو 50 مليار دولار. وحسب بلومبيرغ، ستصل السحوبات الحكومية كحصة من الصندوق الى 3,7%، مقارنة مع تقديرات البنك المركزي البالغة 3,3%. وترى وزارة المالية انه لا يزال هناك عدم يقين كبير بشأن كيفية استمرار تأثير الوباء على المجتمع، ومحذرت من ان التعافي قد يتأخر بسبب تحورات فيروسية جديدة.

أوروبا تدفع ثمناً باهظاً للخروج من ركود كورونا

كشفت المفوضية الأوروبية أمس، عن بيانات متفائلة بشأن النمو الاقتصادي والخروج من كورونا، ولكن بثمن باهظ

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تتجه أوروبا للخروج من تداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي خلال العام الجاري حسب تقديرات، ولكن ربما سيتم ذلك بثمن باهظ. وهو ارتفاع الديون السيادية إلى أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وفي بعض الدول الضعيفة ربما يرتفع الدين السيادي إلى أكثر من 200% مثل اليونان وأكثر من 150% في إيطاليا. وتعاني الدول الضعيفة بمنطقة اليورو من هروب المستثمرين من سندات الدين التي تعتمد عليها في تمويل الانتعاش المقبل.

وتنظر المفوضية الأوروبية بتفاؤل إلى مستقبل منطقة اليورو الاقتصادي بفضل حملات التلقيح التي تسير في المسار الصحيح وخطة الإنعاش الطموحة. ورفعت المفوضية إلى حد كبير توقعاتها للنمو للفترة بين 2021 و2022 أمس الأربعاء للدول التسع عشرة التي تعتمد العملة الموحدة.

وحسب وكالة فرانس برس، توقعت المفوضية أن ينمو النشاط الاقتصادي بنسبة 4,3% هذا العام، ثم 4,4 % العام المقبل مقارنة بـ3,8 % لهاتين السنتين في آخر تقدير للفترة نفسها في فبراير/شباط. بحدث ذلك بعد ركود غير مسبوق عاشته دول اليورو بلغت نسبته 6,6% العام 2020.

وحسب بيانات اليورو، ارتفع الدين العام للحكومات التي تنفق بسخاء للحد من الأضرار المرتبطة بالفيروس، ليصل إلى مستوى أعلى من 100% من الناتج المحلي الإجمالي في كل منطقة اليورو خلال العامين. وعلق نائب رئيس المفوضية الأوروبية، فاليس دومبروفسكيس، قائلاً «رغم أننا لم نخرج بعد من مرحلة الخطر، فإن التوقعات الاقتصادية لأوروبا تتحسن بشكل كبير».

ويمكن تفسير التفاؤل المتجدد للمفوضية خصوصاً بزيادة معدلات التلقيح في أوروبا وتخفيف الإجراءات التقييدية الذي تلا حملات التحصين. ووفقاً للمفوضية، فإن النمو في منطقة اليورو «سيكون مدفوعاً باستهلاك الأفراد والاستثمار والطلب المتزايد على صادرات الاتحاد الأوروبي من جانب اقتصاد عالمي متنام». وقد تسجل الولايات المتحدة نمواً نسبته 7% العام 2021، وهي أسرع وتيرة له منذ بداية الثمانينات، كما أن الصين نشرت أرقاماً بالأهمية نفسها.

ومن أجل اللحاق بواشنطن وبكين، يعتمد الاتحاد الأوروبي على خطة إنعاش تبلغ 750 مليار يورو ممولة بقرض مشترك. وأكد دومبروفسكيس أن هذه الخطة «ستساهم في إعادة إطلاق العجلة الاقتصادية، وستحدث تغييراً حقيقياً في المعطيات لعام 2022، عندما يصل الاستثمار العام إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عشر سنوات».

وقد تتلقى الدول الأعضاء التي قدمت خططها التحفيزية أخيرا لبروكسل، الدفعة الأولى من الأموال في يوليو/تموز، ولكن دومبروفسكيس يقول «ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، وستكون هناك مخاطر كثيرة ستثقل كاهلنا طالما أن الوباء موجود». وتظهر كل من إسبانيا وفرنسا، التي كانت الأكثر تضرراً في العام 2020 نسب نمو تقدر بنحو (5,9%) لإسبانيا وفرنسا بنسبة (5,7%). أما نسبة النمو في ألمانيا فتقدرها المفوضية بنسبة (3,4%) وهولندا (2,3%) وهما الدولتان اللتان كانتا أقل تأثراً العام الماضي. وفي الاتحاد الأوروبي ككل، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 4,2% في العام 2021 و4,4% في العام 2022.

وقال المفوض للشؤون الاقتصادية باولو جينتيلوني إن «الانتعاش لم يعد وهماً، إنه حاصل حالياً. يجب أن نتجنب الأخطاء التي قد تعرضه للخطر، وتحديداً سحب دعم النشاطات الاقتصادية قبل الأوان». لكن، بمجرد الخروج من أزمة الوباء، سيتعين على الحكومات التعامل مع مستوى دين مرتفع جداً يبلغ 102,4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ثم 100,8 % في العام 2022 لمنطقة اليورو ككل. ومع ذلك، وفقا لقواعد الميزانية الخاصة بمنطاق الاستقرار المغلق حالياً بسبب الوباء والذي يمكن أن يبقى على ما هو عليه العام 2022، يجب الا يتجاوز الدين من حيث المبدأ 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الدين العام مرتفع خصوصاً في اليونان (208,8%) في 2021 وإيطاليا (159,8%). ومن المتوقع أن يصل الدين الفرنسي إلى 117,4% من الناتج المحلي الإجمالي العام 2021 ثم 116,4% في العام 2022.

وقال باولو جينتيلوني «من دون التدابير السياسية الحاسمة المتخذة لاحتواء الوباء والحد من تداعياته الاقتصادية، فإن تأثير الأزمة على الميزانية على المدى الطويل كان ليكون أسوأ بكثير».

دول اليورو الضعيفة تعاني من هروب المستثمرين وغياب التمويل

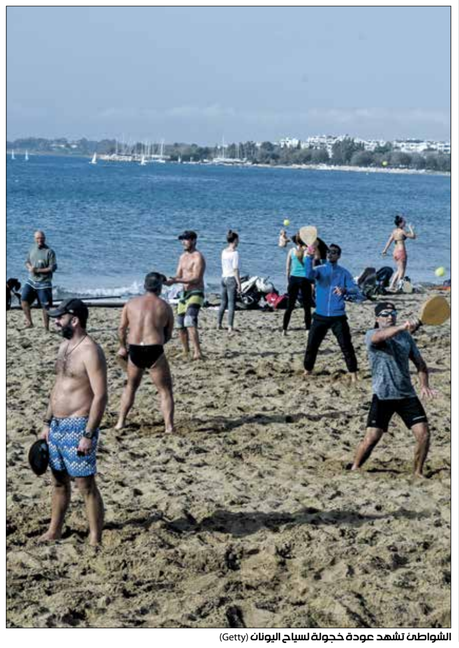

الشواطئ تشهد عودة خجولة لسياح اليونان (Getty)

صفقات بيع مكثفة للدولار

لندن ـ **العربي الجديد**

يواجه المستثمرون ضبابية في مسار حركة أسعار العملات والسياسات النقدية والمعادن الثمينة، إذ واصل الدولار التراجع قرب أقل مستوى في شهرين ونصف الشهر مقابل عملات رئيسية أمس الأربعاء. كما يتواصل الرهان بين كبار المستثمرين على أن مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» ربما سيبقي على سياسة التيسير النقدي رغم ارتفاع معدل التضخم. وواصلت العملات الناشئة تقدمها خاصة عملات «دول المواد الخام والمعادن». وتستفيد عملات جنوب أفريقيا وبعض دول المناجم في أفريقيا الوسطى والكونغو وتشيلي في أميركا الجنوبية.

وتدعم أسعار المعادن والنفط والغاز الطبيعي المرتفعة دخول الدول الناشئة من العملات الصعبة، وبالتالي تدعم تدريجياً سعر صرف هذه العملات مقابل الدولار المتراجع. ورغم ضغوط البيع على الدولار، ساهم العزوف عن المخاطرة في صعود مؤشر العملة الأميركية قليلاً أمس عند 90,278 مع استمرار ضغوط البيع في أسواق الأسهم، لكن ظل مؤشر الدولار فوق مستوى الدعم الرئيسي في نطاق بين 89,677 و89,206. واستقرت العملات المرتبطة بالسلع الأولية قرب مستويات مرتفعة مقابل الدولار، بينما تشبث الجنيه الإسترليني بمكاسبه ليجري تداوله عند 1,4118 دولار.

وقال خبير العملات في بنك أستراليا الوطني في سيدني، رودريغو كاتريل: «طالما لا تشهد سوق الأسهم أي عملية تصحيح أكثر حدة، من المستبعد أن يكون ثمة إقبال على الدولار كملاذ آمن». وأضاف: «نعلم الآن أن مجلس الاحتياط الفدرالي ملتزم بشدة بسياسة التيسير».

ويتوقع مستثمرون أن يجبر الارتفاع السريع في معدل التضخم، البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة خلال العام الجاري وتنفيذ إجراءات أخرى خاصة ببرامج شراء السندات. ومن المتوقع أن يرتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي بنسبة 0,2% في إبريل/ نيسان مقارنة مع الشهر السابق.

في ذات الصدد، ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات، ما يرفع تكلفة فرصة حيازة الذهب. وكانت أسعار الذهب قد شهدت ارتفاعا، يوم السبت الماضي، إلى مستويات قياسية هي العليا منذ 6 أشهر، لتحقق بذلك أفضل أداء أسبوعي خلال هذه الفترة. وقالت شبكة «سي إن بي سي»، إن أسعار الذهب ارتفعت لأكثر من 1%، بعد تراجع غير متوقع في نمو الوظائف الأميركية في إبريل/ نيسان، وهو ما زاد من خسائر الدولار وعوائد سندات الخزانة.

وتعيش الأسواق الأميركية مرحلة من الانتعاش ولكنه مصحوب بموجة غلاء في أسعار السلع الاستهلاكية، خاصة المواد الغذائية التي يقول محللون إنها ارتفعت أكثر من التوقعات، خاصة أسعار المشتقات النفطية.

وفي أسواق المعادن النفيسة، تراجعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الأربعاء، بعدما قال مسؤولون بمصرف الاحتياط الفيدرالي، إن الاقتصاد الأميركي في طريقه للتعافي على الرغم من أنه لا يزال يواجه مخاطر. وتراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو/ حزيران بنسبة طفيفة 0,1% أو دولارين إلى 1834,1 دولارا للأوقية، كما انخفض سعر التسليم الفوري 0,24% إلى 1833,15 دولارا للأوقية.

الدولار يعاني من تراجع قوته الشرائية وعزوف المستثمرين

قاعة التداول بسوق وول ستريت (Getty)

رؤية

إيلون ماسك والبيتكوين

جواد العناني

في خبر تناقلته محطة التلفزيون الأميركية «CNBC»، يوم 8 فبراير/شباط الماضي، أعلنت أن شركة «تيسلا» لصناعة السيارات الكهربائية قد اشترت عملة بيتكوين (BITCOINS) بما قدره 1,5 مليار دولار. وأعلنت الشركة، في الوقت نفسه، نقلا عن مراسل «CNBC»، ستيف كوفاك، عن نيتها قبول هذه العملة مقابل مشتروات منها. وعلّق المراسل كوفاك بقوله، في نهاية التقرير، إن إيلون ماسك (ELON MUSK)، صاحب شركة تيسلا هو الذي يعود له الفضل في رفع أسعار العملات (CRYPTOCURRENCIES) بما فيها «بيتكوين»، من خلال تغريداته التي يبثُّها عبر حسابه على «تويتر».

وفي يوم 21 فبراير/شباط، نشر رون شيفلين (RON SHEVLIN)، المحرّر لدى مجلة «فوربس» (FORBES) المختص في شؤون التكنولوجيا المالية (FINTECH)، أن إيلون ماسك يؤثر على متابعيه في شرائهم وبيعهم العملات المشفرة. وهذا يُحدث أثرا كبيرا على سوق هذه العملات، لأن عدد المتابعين لهذا المستثمر العبقري حوالي 49 مليون شخص من كل أنحاء العالم.

ونشرت الـ (INSIDER)، يوم الثامن من شهر مايو/أيار الحالي، خبرا يقول إن بعض القراصنة HACKERS قد دخلوا إلى حساب إيلون ماسك قبل مشاركته في برنامج (SATURDAY NIGHT LIVE) أو SNL، ما أدّى إلى زعزعة ثقة السوق في البيتكوين، وأدى كذلك إلى تراجع أسعاره من 55,438 دولاراً لكل وحدة بيتكوين إلى حوالي 47 ألف دولار. وأحدث بلبلة كذلك في أسعار العملات المشفرة الأخرى.

والسؤال الذي يخطر على البال: ماذا سيكون حال العملات الدولية مثل الدولار، واليوان، واليورو، وغيرها من العملات الرائدة في العالم، إن استمرت هذه المضاربات على العملات الكريبتو أو «العملات المشفرة»؟

بالطبع، هناك شك كبير يحوم حول السماح لشخص واحد أن يكون له كل تلك القوة المؤثرة على مجريات سوق العملات المشفّرة. ويتمكّن، بكلمات منه، عبر «تويتر»، أن يرفع السعر خلال فترة لا تتجاوز الساعتين، بنسب عالية جدا، أو يخفضها بنسبة تبلغ 25%.

في هذا السلوك ما يذكّرنا بالمعلومات السرّية أو الداخلية (INSIDE INFORMATION)، أو حصول مضارب على معلومات قبل نشرها، فيشتري سهما ما أو يبيعه، محققاً لنفسه أرباحا طائلة من وراء تلك المعلومات.

أما في حالة إيلون ماسك، فإنه هو الذي يصنع الخبر، وهو الذي يتصرّف على أساسه، فإذا أراد أن يرفع السوق، يكون لديه مخزون من عملة البيتكوين أو غيرها من العملات المشفرة، فيبث رسالة تقول إن شركته تريد الاستمرار في التعامل بتلك العملة، فيسرع المتابعون له إلى الشراء رافعين الأسعار، فيبيع تلك العملة بالأسعار العالية، ثم يعود ليقول إن العملة لن ترتفع في المستقبل، ما يؤدّي إلى هبوط أسعارها، فيعود إلى شراء ما باعه بأسعار أقل. وقد تتعقد المعاملات أكثر من الشرح المباشر الذي قدم في هذه الفقرة. ولكن النتيجة أنه ظاهريا يتصرّف كأنه «صانع سوق» أو MARKET MAKER.

ولكن يمكن اعتبار ذلك سلوكا على حافّة القانون، ويكاد يقترب من تهمة الحصول على معلوماتٍ داخليةٍ تجعله قادراً على المناورة في أسعار العملات المشفرة، محقّقاً لنفسه أرباحاً كبيرة مشكوكاً في قانونيتها.

الكلام في الإعلام كثير وكثير عن هذا النوع من المضاربة، والتي تغرّر بملايين الشباب في العالم الحالمين بالغنى. وما يجعل إيلون ماسك متمتعاً بكل هذا التأثير، أنه يقترب من احتلال المركز الأول عالمياً من حيث الثروة، خصوصا بعد طلاق بيل غيتس من زوجته.

أما الأغنى في العالم حتى الآن فهو جيف بيزوس، المتقاعد حديثاً من إدارة شركة أمازون والمطلق زوجته ماكنزي. وتقدّر ثروته بحوالي 191 مليار دولار، ثم بيل غيتس بمقدار 130 مليارا، وأخيراً مارك زوكربيرج، رئيس «فيسبوك» بمقدار 116 مليارا.

لا أحد يتساءل عن الثلاثة الآخرين إذا كانوا سيصبحون «تريليونيرية». أما إيلون ماسك فالسؤال يدور حوله، والناس معجبون بنسبة ذكائه، وبقدراته الخارقة. لقد حوّلته الصحافة، في الآونة الأخيرة، إلى إله في جبل أوليمبوس المالي. وقريباً سيحلّ في المكانة الأولى، ويصبح كبير الآلهة الذي تعلموا منه السحر. وكل هذا البناء والنفخ الإعلامي الكبير حوله يجعله أكثر تأثيراً وفاعلية، ليس فقط في أسواق المضاربة، بل وفي أسواق السلع وتكنولوجيا الطاقة وعلم الفضاء، سيصبح الرجل «ميداساً» بكل معنى الكلمة، وملايين البشر تعامله كأنه صاحب اليد الذهبية التي تمسك التُّراب، وتحوله، بلمسة ساحر، إلى تِبْر أصفر برّاق يخطف الأبصار.

إذا انتشرت ظاهرة تقديس الرموز الرأسمالية في الأسواق العالمية، أو إذا برز فجأة شخصٌ لامع برّاق، فعليك أن تبدأ بالتحسّس، وأن تنتبه إلى أن الأمر قد يكون خدعةً كبرى. صحيحٌ قد يحقق بعض ممن يحذون حذوه بعض الأرباح، ولكنهم إن لم ينتبهوا أو يعرفوا متى يخرجون من هذا الدولاب، فإنهم سرعان ما سيخسرون كل ما كسبوه، وكل ما لديهم منذ بداية حياتهم العملية، وحتى قد يرهنون كل ما قد يجنونه مستقبلاً.

ويلجأ كل المخادعين في العالم إلى الحيلة نفسها، سواء كانوا نصّابين في القرى، يدلّون الناس على كنز ذهب مدفون، أو الذين يفتحون شركاتٍ مالية للمضاربة، أو شركاتٍ استثمارية وهمية، أو يلعبون لعبةً كبرى، فكلهم من الصنف نفسه، وما قد ينطلي على الحرّاث البري، في القرية فيدفع ما لديه لنصّاب يَعِدُه باستخراج كنز، أو كان غنياً ذكياً فسيجد له «كيالاً» مثل برنارد مادوف، يعده بأرباح كبيرة، بعد أن يذيقه الطعم الحلو في البداية، ثم يأكل بعدها أخضره ويابسه.

منذ فترة، حذّر البنك المركزي الأردني من التعامل بعملة بيتكوين وبالعملات المشفرة. وقد نجح التحذير في تقليل الإقبال عليه من الأردنيين، وآن الأوان لحكام ومحافظي البنوك المركزية في العالم أن يتّخذوا قراراً واضحاً من العملات المشفرة، وأن ينظّموها، ويضعوا لها سلوكيات واضحة. وإلى حين حصول ذلك، ستبقى أعداد كبيرة من المضاربين مهدّدة بالإفلاس، إن تهاوت أسعار تلك العملات بعد طفرة محدودة.